الغانم: ننتظر رد «الدستورية» على الاستشكال لحسم عضوية الطبطبائي والحربش

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الإجراءات الدستورية والقانونية المطلوبة والمتعلقة بحكم المحكمة الدستورية في شأن المادة (16) من اللائحة الداخلية للمجلس المتعلقة بإسقاط العضوية ستكون بعد رد (الدستورية) على الاشكال المقدم إليها، مؤكدا ان أحكامها ملزمة للكافة.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة عقب انتهاء الجلسة امس الثلاثاء ان أحكام المحكمة الدستورية ملزمة للكافة وعند اتخاذ أي اجراء دستوري أو قانوني يجب علي أن أتحقق من كل الأمور الأخرى.

وأضاف ان هناك استشكالا قدم للمحكمة ، صحيح ان ه لا يوقف أثر تنفيذ هذا الحكم إنما سأستمع إلى رد المحكمة الدستورية على الاشكال وبعد ذلك ستتخذ كافة الإجراءات الدستورية المطلوبة.

وأوضح ان هذا الموضوع نوقش في مكتب مجلس الأمة امس الاول وتم التصويت عليه بأغلبية ساحقة من أعضاء المكتب.

خلال جلسة شهدت سجالات ونقاشات ساخنة

«الأمة» يطلب من الحكومة تقديم بيان بإجراءاتها تجاه الحسابات الوهمية خلال شهر

ربيع سكر ورياض عواد

أقر مجلس الأمة في جلسة العادية المداولة الثانية لمشروع القانون بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية بموافقة 45 عضواً وعدم موافقة 6 أعضاء من أصل 51 عضوا وأحاله للحكومة. ووجه وزير التجارة والصناعة، وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان الشكر للجنة المالية والمكتب الفني لإقرار هذا القانون الاقتصادي المهم لتحسين بيئة الاعمال وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ووافق المجلس على مشروع قانون الصحة النفسية في مداولته الأولى بتأييد 48 صوتا ورفض 6 وامتناع 1 من أصل الحضور وعددهم 55.

وأقر المجلس على رسالة النائب أحمد الفضل يطلب فيها أن تقدم الحكومة بيانًا لمجلس الأمة بالإجراءات التي اتخذتها تجاه ظاهرة الحسابات الوهمية والإخبارية في شبكات التواصل الاجتماعي المسيئة لأمن البلاد، مع تمديد الفترة من أسبوعين إلى شهر.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها تمديد فترة عمل اللجنة الى 30 مارس المقبل لحين انتهاء ديوان المحاسبة من إعداد تقريره اللازم لمتطلبات التحقيق.

كما وافق المجلس على اقتراح لتأجيل جلستي 22 و23 يناير ليومي 29 و30 منه. وقرر المجلس نقل جلستي 19 و20 فبراير وتوزيعها على أيام الخميس من شهر مارس في موعد جلسات الشهر ذاته.

وناقش المجلس رسالة النائب محمد الدلال يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل الالتقاء بممثلي الحكومة المعنيين بموضوع دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة لبحث ما تم من إجراءات مخالفة للالتزام الذي وضعته الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية في هذا الشأن وموقف الحكومة تجاه التقرير رقم (114) الصادر من اللجنة في الموضوع ذاته.

كما ناقش المجلس رسالة النائب صالح عاشور يطلب فيها أن تصدر الحكومة توضيحا رسميا تبين فيه الأسباب التي حالت دون تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية.

وخلال مناقشة هذا البند، أعرب نواب عن استيائهم من عدم تحرك الحكومة تجاه الحسابات الوهمية التي تضرب الوحدة الوطنية وتمس العقيدة الإسلامية، مؤكدين أحقية النواب الدفاع عن المجتمع وتحصينه ضد هذه التوجهات المخربة.

كما طالب نواب الحكومة بتوضيحات حول المضي في إجراءات دمج هيئة القوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة رغم ان اللجنة الصحية البرلمانية انتهت إلى رفض هذا الدمج.

وأوضحت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن ديوان المحاسبة يوصي بدمج الهيئات المتشابهة وايضاً لجنة الميزانيات، مؤكدة ان الحكومة تمتثل لطلبات المجلس وأن هناك مزايا عديدة لعملية الدمج.

وشدد نواب في الجلسة على ضرورة حل قضية البدون وتجنيس من يستحق منهم .

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح إنه تم تطبيق القانون وتم منح البعض الجنسية وفق هذا القانون

ودارت أحداث الجلسة كالتالي :

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس العادية بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وعنوانها العريض هل سيتم تأجيل إخلاء مقعدي النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش إلى حين الفصل في الإشكال الذي قدّم للمحكمة الدستورية ويطلب فيه وقف نفاذ حكم الدستورية بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية للمجلس.

وينظر المجلس 13 بندا مدرجا على جدول أعماله، ويناقش المداولة الثانية لمشروع القانون بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وتقرير اللجنة الصحية البرلمانية عن مشروع القانون بشأن الصحة النفسية، كذلك يواصل المجلس مناقشة الرد على الخطاب الأميري.

وفي بداية الجلسة، رفض المجلس بالتصويت إعادة كلام للنائب صالح عاشور كان تم حذفه من المضبطة.

سجال المويزري والغانم

بعد المصادقة على المضبطة، انتقل المجلس لمناقشة بند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

وقال النائب شعيب المويزري: لم تدرج رسالتي حول حكم المحكمة الدستورية الأخير وقدمت استجوابا لرئيس الوزراء وأحيل الى اللجنة التشريعية والى الآن لم يبت به.

فرد الرئيس الغانم بالقول: الرسالة التي قدمتها عرضت على مكتب المجلس وأخذ رأي كبير الخبراء وهي مخالفة للائحة لأنها تعقيب على حكم قضائي بات.

وأضاف: أما إحالة استجوابك للجنة التشريعية فهو قرار المجلس واللجنة لم تحدد مهلة لإنجاز التقرير.

من جانبه، قال النائب خالد الشطي: وجهنا للمويزري الدعوة 3 مرات لحضور اجتماع اللجن التشريعية ولم يستجب، وما زلنا نبحث الأمر مع خبراء.

ثم قال المويزري: نحن لا نقبل تجاوز السلطات على بعضها ومكتب المجلس لا يمكنه الحجر على أفكاري وأعمالي والقرار للمجلس.

بدوره، قال الرئيس الغانم مخاطبا المويزري: لديك فهم قاصر للائحة والدستور لك حقوقك وعليك الالتزام وأنا من حقي منفردا عدم إدراج رسالتك ومن باب الشفافية عرضت رسالتك على أعضاء مكتب المجلس ورفضوا عرضها بالإجماع، متابعا: المجلس سيد قراراته بما لا يخالف الدستور واللائحة، وموضحا: الرسالة رفضت لأنه ليس لها علاقة بالدستور واللائحة.

وأشار النائب عبدالكريم الكندري الى أنه يجب حسم الرسالة في المجلس وليس في مكتب المجلس لأنه لم يرد في اللائحة من اختصاص مكتب المجلس عرض الرسائل وليس من دور الرئيس التفرد، فرد الغانم بقراءة المادة 30 من اللائحة ومن ضمنها (من يرى تطبيق القانون والدستور هو الرئيس).

وذكر عبدالكريم الكندري: إن الإشراف لا يعني اتخاذ القرار والمادة 39 تقول (من حق مكتب المجلس أن يقول رأيه) وذلك لا يعني اتخاذ الإجراءات إنما عليه العودة الى المجلس.

وردا على كلام للمويزري، قال الغانم: إذا تكلمت باحترام نرد عليك باحترام وإذا تكلمت بأسلوب غير (ما راح نرد عليك)، أعطيتك مجالا للحديث مرات عدة.

ودار نقاش بين المويزري والغانم الذي قال متوجها للمويزري: (أعلى ما في خيلك اركبه انت ومعازيبك.. وقول حق معزبك انت هالأسلوب ما ينفع معاي، أكررها انت ومعزبك).

وطلب الغانم من المويزري عدم المقاطعة، داعيا إياه لقراءة الدستور واللائحة.

سجال الحسابات الوهمية

ناقش المجلس الرسائل وحول رسالة (مواقع التواصل الاجتماعي الوهمية وتأثيرها على المجتمع)، قال النائب علي الدقباسي إن الحرب والاستخبارات اليوم جزء منها في التواصل الاجتماعي، مشيرا الى ان الكويت خط أحمر.

بدوره، قال النائب أحمد الفضل: استخدام التواصل الاجتماعي أصبح متاحا للاستخبارات وأصحاب الهوى السياسي.

وسأل النائب صالح عاشور: لماذا لم يطبق قانون التجنيس، متابعا: أعتقد أن ذلك تجاهل للمجلس ودوره والقضية ليست قضية تجنيس وإنما يجب النظر إلى الأثر الاجتماعي للتجنيس حتى لا تفرض علينا الأوامر لحل القضية دون رغبتنا.

وأضاف عاشور: كان من المفترض إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية وليس المطالبة بتقييد الحريات.

وتابع من جهة ثانية، إن الوزير أنس الصالح تعهد بإيقاف دمج برنامج الهيكلة مع القوى العاملة واللجنة الصحية لم تنته من تقريرها ومع ذلك الحكومة اتخذت إجراءات الدمج.

من ناحيته، قال النائب الحميدي السبيعي: هناك حسابات معروفة هي المشكلة مثل حساب «المجلس» وهو شخص مقيد بالجهاز المركزي سوري ومنح إجازة قيادة وجواز 17 وهو يضرب البدون.

وتابع: إن الحساب المذكور برعاية الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية ويثير فتنة داخلية وخارجية ويضرب برعاية حكومية، وهو حساب معروف ومعروف من وراءه ومن لا يدفع له من النواب والوزراء (يا ويله).

ورد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بالقول: غير مقبول اتهام الحكومة برعاية حساب يثير القلاقل مع دول لنا مصالح استراتيجية معها.

كما رد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح على السبيعي بالقول: عن أي حماية تتحدث ونحن رفعنا أكثر من 30 قضية على حساب المجلس؟ لدي أدواتي التي لا أستخدمها إلا بالحق.

وأضاف الوزير الجراح: نحن نعرف الشخص الذي يدفع لحساب المجلس ونعمل وفق الحق.

وأشار الى انه بالنسبة للادعاء بأنه سوري فما لدي يقول بأنه «بدون» وإذا أثبت أي نائب أنه سوري (أحطه بالطياره من الغد).

وقال الجراح: ما يحدث الآن في القاعة أن هذا الحساب أجرى إحصائية بين 10 نواب وأحدهم موجود بالقاعة طلع ترتيبه «الاخير» وهو وراء ما يحدث الآن.

من جانبه، قال النائب سعدون حماد إن المفترض أن تعتمد الكويت نظام الكيبل للانترنت لضبط عملية متابعة الحسابات، لافتا الى أن الحكومة (مالها عذر)، ومبينا أن حجب المواقع من اختصاص الهيئة العامة للاتصالات وليس وزارة الداخلية.

وأشار الى المواقع التي تعمل من لندن في الاستجوابات قائلا إنها «تسب النواب والقياديين، ولذلك يجب على الدولة أن تستعجل شراء كيبل الانترنت لمراقبة المواقع الإلكترونية وإما ان تفعل الحكومة دور هيئة الاتصالات أو تغلقها.

بدوره، قال النائب حمدان العازمي: هناك استهتار واضح من الحكومة بالمجلس وذلك بعدم التزامها بالتعهدات وإلا فبماذا نفسر أن الحكومة أقرت دمج القوى العاملة ببرنامج الهيكلة رغم تعهدها بعدم اتخاذ أي قرار إلا بعد انتهاء اللجنة الصحية من تقريرها؟!

من جهة ثانية، رأى أن الحسابات الوهمية برعاية البعض من الوزراء لتحسين صورة الوزير ولضرب البعض من النواب ويديرها أجانب بتمويل من بعض الوزراء.

من ناحيته، رأى النائب عادل الدمخي أن رسالة الفضل بخصوص الحسابات الوهمية ونحن لسنا بحاجة إلى المزيد من القوانين المقيدة لأن هناك قوانين مجحفة صدرت من المجلس تسببت في إيداع بعض الشباب في السجون وتضييق الحريات دفعت بعض الشباب إلى الحسابات الوهمية.

ومن جهة ثانية، قال: أنا أعلم أسباب الخوف من تطبيق قانون الجنسية لوجود ملفات ملغومة والوزير يعلم أن هناك محاسبة على مثل هذه الملفات ورغم ذلك يتم إدخالها.

وأعرب النائب خليل أبل عن استغرابه من دفاع البعض عن حسابات وهمية، مضيفا: شكاوى كثيرة تقدم بحق الحسابات الوهمية وعندما تطلب النيابة من الداخلية البحث عنها تجيب الداخلية بأنه لم يستدل عليهم، متسائلاً: (معقولة أن وزارة الداخلية ما تعرفهم وما توصلهم).

وأشار الى أن «هناك هارب في لندن من حكم قضائي يغرد.. وهناك قروبات لزعزعة

الغانم يترأس الجلسة

قاعة عبد الله السالم أمس

- وزير التجارة: قانون المعاملات الائتمانية مهم جدا وسننجز القوانين التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال
- المجلس يوافق على التمديد للجنة التحقيق في تداعيات الأمطار حتى 30 مارس المقبل
- الغانم ردا على المويزري: رسالتك عن حكم «الدستورية» الأخير مخالفة للائحة لأنها تعقيب على حكم قضائي بات
- عاشور: عدد الكويتيين بعد الغزو 580 ألفاً والمفترض عددهم 870 ألفاً بمعنى أنه تم تجنيس 450 ألفاً
- وزير الداخلية: الحكومة طبقت قانون التجنيس وهو ينص على أن يتم التجنيس بما لا يزيد عن 4 آلاف
- وزير الخارجية: غير مقبول اتهام الحكومة برعاية حساب يثير القلاقل مع دول لنا مصالح استراتيجية معها
- السبيعي: هل الشروط الجزائية في قانون الصحة النفسية متوائمة مع الحريات؟
- فهاد: الداخل لمستشفى الطب النفسي مفقود وللأسف تبقى هذه سبة حتى بعد شفاء المريض
- هايف: الزواج المبكر يقي من الأمراض النفسية وهي وصية الرسول عليه السلام